القضاء والوصول للعالمية

تأهيل القضاة من خلال دورات تحسين البيئة الاستشارية خطوة رائدة في مسيرة القضاء، وهذا مما يؤكّد قدرة القضاء على حماية المصالح والبت في النزاعات المالية وفق معايير التجارة العالمية، التي تجعل من المستثمر الأجنبي يشعر بالأمان عندما يضخ أمواله في هذه البلاد، ويكون أكثر اطمئناناً للاستثمار بمجرد معرفته أن القضاء السعودي قادر على التعامل مع قضاياه وأن القضاة مؤهلون وعلى مستوى عال من الفهم والإدراك لكل تفاصيل وخبايا الاستشارات الأجنبية والقوانين الدولية، مما ينعكس إيجاباً على دعم الاقتصاد الوطني ويفتح آفاقاً أمام الاستثمارات المحلية، وإيجاد فرص عمل فيها.

إن حلقات النقاش في نظام الاستثمار جاءت لتواكب التطور العدلي ولتحقق الهدف العام المتمثل في جعل البيئة الاستثمارية بيئة جاذبة وسبيلاً إلى تخصيص المحاكم للنظر في القضايا التجارية وجعلها لخدمة قطاع الأعمال لحفظ الحقوق وفصل المظالم، وهذا مما يضع القضاء في مكانة وأهمية كبرى يجب على رجال الأعمال والإدارة والاقتصاد الإلمام به وبارتباطاته الوثيقة بالاستثمار، مما يحتم دفع مسيرة تطوير القضاء ونظامه وآلياته ومؤسساته بكل مقوماتها وأدواتها واحتياجاتها العلمية والمهنية.

ولعل التحسن الكبير الذي طرأ على مناخ أنظمة الاستثمار خاصة مع انضمام المملكة إلى منظمة التجارة العالمية، يأتي تنفيذاً لتوجيهات خادم الحرمين الشريفين رئيس المجلس الاقتصادي الأعلى بشأن وضع حلول وآليات معالجة معوقات الاستثمار لتحسين المناخ المناسب للاستشارات.

ولقد كان اهتمام ورعاية معالي وزير العدل ومعالي رئيس هيئة الاستثمار دليلاً على أهمية ذلك والحرص على نجاحه مما يؤكّد أن النظام القضائي في المملكة من أفضل الأنظمة على مستوى العالم وأن الأمور التنظيمية والإجرائية تتجدد بحسب حاجتها والتطور المتعاقب، فكانت هذه المكانة التي برزت على الساحة الدولية بجلاء وتحققت بفعل الجهود المبذولة والعمل الدؤوب، فأصبحت هذه العالمية.

إدارة التحرير